

Distr.: General
14 July 2011
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ٧ (د) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:
البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يستند إلى الزيارة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي في حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى هايتي، وإلى اجتماعات الفريق مع الشركاء في تنمية هايتي، توصيفاً للتقدم المحرز في عملية إنعاش البلد والتحديات التي ما زالت تعوق هذه العملية، والتي ترتبط أساساً بغياب ترابعية واضحة للسلطة. وفي ضوء تعقد الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك تعدد الأطراف الفاعلة المعنية الوطنية والدولية على السواء، لم يكن بمقدور الفريق أن يقدم استعراضاً عاماً مستفيضاً للأنشطة المنفذة، وإنما سلط الضوء على النقاط الرئيسية المتصلة بفعالية المعونة وخيارات السياسات الإنمائية بغية تعزيز الإنعاش والتعمير ووضع خطة اقتصادية طويلة الأجل اشتدت حاجة البلد إليها. ويُختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى السلطات الهايتية وشركائها في التنمية.

* يعزى التأخر في تقديم التقرير إلى الحرص على تضمينه نتائج الزيارة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص إلى هايتي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - تقدم ملموس على أرض الواقع، في سياق غير مستقر
٧	ثالثاً - تنسيق الدعم الدولي: عمل في طور الإنجاز
١٢	رابعاً - الحفاظ على ارتفاع مستوى الدعم المقدم إلى هايتي: مسؤولية مشتركة على عاتق المجتمع الدولي والجهات الفاعلة السياسية في هايتي
١٤	خامساً - الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية التي حددتها القيادة الهايتية
١٨	سادساً - الخاتمة والتوصيات
	المرفق
٢٣	برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص إلى هايتي، ١٥-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير هو سابع تقرير يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية، منذ إعادة تنشيط الفريق في عام ٢٠٠٤. فبناء على طلب حكومة هاييتي آنذاك، اتخذ المجلس القرار ٥٢/٢٠٠٤، الذي قرر بموجبه إعادة تنشيط الفريق، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ للمساعدة في تنسيق وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم للبلد.

ولاية الفريق وتكوينه

٢ - وفقاً لمقررات المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤، و ٢١١/٢٠٠٩، و ٢٦٧/٢٠٠٩، يتألف الفريق من الممثلين الدائمين لإسبانيا والبرازيل وبنين وبيرو وترينيداد وتوباغو والسلفادور وشيلي وكندا وهاييتي لدى الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١١، قرر المجلس أيضاً، بناء على طلبات الانضمام إلى الفريق التي تقدمت بها جزر البهاما (E/2011/8) وفرنسا (E/2011/80) والولايات المتحدة الأمريكية (E/2011/69)، أن يعين الممثلين الدائمين لجزر البهاما وفرنسا لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعضاء إضافيين في الفريق (انظر مقرري المجلس ٢٠٧/٢٠١١ و ٢١١/٢٠١١). ورأس الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة الفريق منذ اجتماعه الأول المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقاً لما نص عليه المقرر ٣٢٢/٢٠٠٤، فإن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام لهايتي مدعوّان للمشاركة في اجتماعات الفريق.

٣ - وبموجب القرار ٢٨/٢٠١٠، قرر المجلس تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص إلى حين انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢، لكي يتابع عن كثب تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل من أجل تعزيز الإنعاش والاستقرار والتعمير على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي لفترة ما بعد الكارثة في هاييتي، ويقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هاييتي، بناء على الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، على النحو الوارد في خطة عمل الحكومة للتعمير والتنمية الوطنية في هاييتي، وأكد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية في ما بين الآليات القائمة. وطلب المجلس أيضاً إلى الفريق أن يقدم إلى المجلس تقريراً عما قام به من أنشطة لدعم إنعاش البلد وتعميره وتنميته، وأن يشفعه بتوصيات، حسب الاقتضاء، لكي ينظر فيه في دورته التنظيمية ودورته الموضوعية لعام ٢٠١١.

الخطوط العريضة لأنشطة الفريق الاستشاري المخصص

٤ - لكن كانت الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير تستند في معظمها إلى الزيارة التي قام بها الفريق إلى هايتي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، فإن الاجتماعات التمهيدية التي عقدها الفريق مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وموظفي اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، والمنسق المقيم نايجل فيشر، تمخضت أيضا عن معلومات يسرت إعداد الوثيقة.

٥ - وقد تسبب الوضع السياسي في تأخير توقيت الزيارة، وأثر في فرص التفاعل مع السلطات الوطنية. والجدير بالذكر أن هايتي شهدت عدة تطورات منذ الزيارة السابقة. فعلى صعيد التعمير، عقدت اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي اجتماعها الأول خلال الزيارة التي قام بها الفريق في عام ٢٠١٠، ومنذ ذلك الحين، اجتمعت في عدة مناسبات، ووافقت على إنجاز العديد من المشاريع في شتى المجالات. وجرى أيضا إنشاء صندوق تعمير هايتي، الذي يديره البنك الدولي. بيد أن الحالة السياسية والانتخابية ألفت بظلالها على معظم الجهود المبذولة في مجالي التعمير والإنعاش، الأمر الذي أثار مخاوف إزاء استقرار البلاد. وفي حين أن حدوث أول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين في تاريخ هايتي هو أمرٌ ينبغي الإقرار والإشادة به، فإن أجواء عدم اليقين التي تكتنف العملية ما زالت تعوق الإنعاش الذي بات البلد في أمس الحاجة إليه. فحتى وقت صياغة هذا التقرير، لم يكن البرلمان قد وافق بعد على ترشيح رئيس وزراء جديد، الأمر الذي أعاق تشكيل الحكومة. وكانت هناك أيضا محاولة لتعديل الدستور، إلا أنها اعتبرت لاغية وباطلة من جراء التلميحات ذات الطابع السياسي والقانوني.

٦ - ويدرك الفريق أن الحقائق على أرض الواقع ما فتئت تفرض تحديات في وجه شعب هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. وكان قد تقرر إجراء زيارة الفريق في عام ٢٠١٠ في خضم عملية الإنعاش، بدءاً بالزلازل المدمر الذي ضرب هايتي يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، والذي سرعان ما أعقبه موسم الأعاصير، وتفشي وباء الكوليرا، وتنظيم عملية انتخابية اتسمت بالصعوبة بل وأحيانا بالقلق المدينية في شوارع بورت - أو - برنس.

٧ - ويود أعضاء الفريق الإعراب عن عميق امتنانهم للسلطات الهايتية التي استطاعت، في غمرة الانتقال السياسي وحالة عدم اليقين، أن تفرد بعض الوقت للمساعدة في بلورة الاستنتاجات وصوغ التوصيات الواردة في هذا التقرير. ويود الفريق أيضا أن يعرب عن تقديره للحوار المفتوح والبناء الذي جرى مع المسؤولين الهايتيين، بمن فيهم رئيس الوزراء بالنيابة ووزير التخطيط والتعاون الخارجي، جان-ماكس بيلريف؛ ورئيس مجلس الشيوخ، رودولف جوازيل؛ ورئيس الوزراء السابق المعين، دانيال روزيي؛ ووزيرة الخارجية، ماري

ميشيل ري؛ وأعضاء آخرون في الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرب الفريق عن الامتنان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لدعمها المتواصل والمتفاني لعمل الفريق، ولنائبي الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كيفن كينيدي ونايجل فيشر وفريقيهما المقتردر، وكذلك لفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، لما بذلوه من دعم ممتاز خلال هذه الزيارة وما قدموه من معلومات وتحليلات خلال الاجتماعات العديدة التي نظمت للفريق.

٨ - وشمل برنامج الفريق زيارة إلى ليوغان، ومناقشة مع ممثلي الشباب، وإحاطة إعلامية من جانب منظمة الصحة العالمية وممثل عن القطاع الطبي في كوبا، واجتماعا مع فعاليات القطاع الخاص (انظر المرفق). وبرغم عدم وجود حكومة مكتملة الأركان، اعتبرت هذه الزيارة مثمرة للغاية، ويعزى ذلك أساسا إلى نوعية التفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلك الدبلوماسي، والجهات المانحة، سواء في بورت - أو - برنس أو خارج العاصمة. ونظرا إلى تعدد الأطراف الفاعلة المعنية، فمن الصعب تقديم استعراض عام شامل لجميع الأنشطة والتفاعلات التي حدثت. وقد أسفر المناخ العام الذي ساد بعد الانتخابات وأعاق جهود تعميم البلاد عن بروز عدة تحديات، ترتبط أساساً بغياب ترابية واضحة للسلطة. وفي ضوء تعقد الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك تعدد الجهات الفاعلة المعنية، سواء على المستوى المحلي أم الدولي، سلط الفريق الضوء على النقاط الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز عملية الإنعاش والتعمير وصوغ خطة اقتصادية طويلة الأجل بات البلد في أشد الحاجة إليها.

ثانياً - تقدم ملموس على أرض الواقع، في سياق غير مستقر

٩ - تتمثل النتيجة الأولى التي خلص إليها الفريق في أن الحالة على أرض الواقع شهدت تحسناً مقارنة بالحالة السائدة خلال الزيارة التي كان قد أجراها في العام الماضي في الوقت نفسه. فقد أحرز تقدم جلي للعيان في أنشطة إزالة الأنقاض وأعمال إعادة البناء في مدينة بورت - أو - برنس والبلدات التي تزترها، وهو تقدم يدل على تعبئة المجتمع الهايتي ومدى جدوى المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي.

١٠ - ولا أدل على ذلك من الأرقام التالية: في كل شهر، يغادر قرابة ٥٠.٠٠٠ شخص مخيمات الأشخاص المشردين داخليا للاستقرار في ملاجئ دائمة أو شبه دائمة. ونتيجة لذلك، فمن أصل ١,٣ مليون شخص كانوا يعيشون في المخيمات خلال زيارة الفريق في عام ٢٠١٠، بقي في المخيمات ٦٨٠.٠٠٠ شخص، ومن المتوقع أن يبقى هناك بحلول نهاية عام ٢٠١١ ما عدده ٤٠٠.٠٠٠ شخص. ويتوخى أحد البرامج الرائدة التي تتولاها

السلطات الجديدة إغلاق ستة مخيمات في بورت - أو - برنس عن طريق إطلاق أعمال تعميرٍ طويلة الأجل في الستة عشر حياً الأصلية المناظرة للمخيمات، وهو برنامج يحظى بدعم فريق الأمم المتحدة القطري في إطار الدور الاستباقي الذي يضطلع به في علاقته مع فريق الرئاسة الجديدة. وفي هذا السياق، سيتعين التصدي لمسألة إصلاح الأراضي بغية تمكين الأشخاص المشردين داخليا من التمتع بالحيازة المأمونة.

١١ - وقد جرى بالفعل إزالة أطنان من الأنقاض بوسائل منها برنامجا المال مقابل العمل والغذاء مقابل العمل. واليوم، تعمل العديد من كيانات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) معاً من أجل دعم وزارة الأعمال العامة والنقل والاتصالات في إعادة تأهيل المناطق عن طريق تفعيل نُظمٍ لإعادة التدوير كفيلة بإزالة الأنقاض ومعالجتها بصورة مستدامة. وبفضل أنشطة إعادة التدوير، تم إنشاء مشاريع صغيرة واستحداث عدد كبير من فرص العمل. وقد وقف الفريق شاهداً على هذه الأنشطة خلال زيارته إلى ليوغان، حيث قام باستعراض مشاريع يتولى تنظيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدية، بما في ذلك التخلص من ٣٥٠.٠٠٠ طن متري من الأنقاض وتشغيل مدفن للقمامة وبناء معمل لإعادة تدوير الأنقاض. وبالإضافة إلى ما يتسم به المشروع من شدة الاعتماد على اليد العاملة، فإنه سيُشجع على بناء المرافق المدرسية باستخدام الأنقاض المعاد تدويرها، وسيعزز القدرات المحلية الهايتية على تنفيذ المشاريع. والفريق يشجع اعتماد هذا النهج ويدعو إلى التسريع بتنفيذ هذا المشروع الذي ما فتى يثير الكثير من التوقعات لدى السكان المحليين، وهو خليق بأن يكون نموذجاً لما ينبغي تنفيذه من أنشطة مستدامة في سياق ما بعد الزلزال.

١٢ - ويشهد التقدم المحرز في مكافحة الكوليرا أيضاً على قدرة الجهات الفاعلة الهايتية والدولية على تحقيق إنجازات متميزة على أرض الواقع. وقد اجتمع الفريق مع ممثلي منظمة الصحة العالمية وتابع عروضاً أدلى بها ممثلو منظمة الكتائب الطبية الكوبية، التي أجرت دراسات وبائية على المرض في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في المناطق الريفية النائية. ويبدو أنه على الرغم من انخفاض عدد حالات الإصابة في الوقت الراهن، فسيظل الوباء موجوداً في هايتي لسنوات عديدة، بل إن موسم الأمطار قد يزيد من عدد الإصابات بهذا المرض وغيره من الأمراض.

١٣ - ولئن كانت هذه الأمثلة مبعث أمل بالنظر إلى فعالية العمل المنجز منذ وقوع الزلزال، فإنها تذكر أيضاً بمشاشة الوضع الذي يعيشه مئات الآلاف من الأشخاص واستفحال الفقر الذي يطال زهاء ثلثي سكان هايتي. والجدير بالذكر أن البلد حقق في عام

٢٠١٠ معدل نمو سنوي سلبي بنسبة ٨,٥ في المائة بسبب الزلزال. هذا وتزيد التهديدات المستمرة المتصلة بالمناخ والزلزال من هشاشة هذا الوضع.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى تداعيات الحالة الاقتصادية الدولية على اقتصاد هايتي. فإذا كانت السياسة النقدية التي انتهجتها الحكومة قد احتوت حتى الآن خطر التضخم وحافظت على استقرار سعر صرف عملة الغورد، فإن الزيادة في أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي قد توجج التضخم وتثير السخط الاجتماعي. والتاريخ الحديث لهايتي يبين ما يجره هذا النوع من الأزمات من آثار مزعزعة للاستقرار على الصعيدين السياسي والمؤسسي.

ثالثاً - تنسيق الدعم الدولي: عمل في طور الإنجاز

١٥ - يشكل تنسيق المعونة تحدياً أساسياً ما فتئ الفريق يعكف على معالجته منذ عدة سنوات. وقد تعاضت أهمية الموضوع بشكل خاص نظراً إلى العدد المتزايد للشركاء في التنمية الذين يقدمون المعونة إلى هايتي والموارد المخصصة لعملية التعمير. وقد أسفرت هذه العملية أيضاً عن ولادة آليات جديدة، من قبيل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وصندوق تعمير هايتي. وقد صار من الممكن الآن إجراء تقييم أولي لما أنجزته هاتان الآليتان من أعمال.

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٦ - استفاد الفريق خلال الزيارة التي قام بها من الدعم القوي الذي بذلته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، وعقد اجتماعات مع ممثلي خمس عشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن الفريق القطري أحرز نجاحاً في تقديم المساعدة الإنسانية لسكان هايتي مع الانخراط في الوقت نفسه في أنشطة إنمائية طويلة الأجل. وتمكنت آليات المعونة الإنسانية، بما فيها "المجموعات" التي تضم المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مواضيع محددة، من تنظيم عملية تسليم المعونة الدولية بإحكام، بعد أن شهدت بداية صعبة. ويجدر التشديد على الدور التوحيدي الذي اضطلع به المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات التي تنسق فيما بين "المجموعات"، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة في مجال إدارة المخيمات أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ما يتعلق بمجموعة مبادرة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع. وعززت مشاريع الأثر السريع التي اضطلعت بها البعثة أيضاً القدرات التشغيلية للبعثة، بما يشمل التأهب لمواجهة الكوارث، وجلبت في الوقت نفسه منافع ملموسة للسكان.

١٧ - ولئن كان مستوى التعاون بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة قد تعزز حتى قبل وقوع الزلزال، فيبدو أن هذا التعاون قد ازداد منذ زيارة الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكان الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي تم صوغه على وجه السرعة الوسيلة الرئيسية للتخطيط المشترك في طائفة واسعة من قطاعات التنمية. والإطار يمثل خطوة مهمة في مجال إدماج الأمم المتحدة في بيئات حفظ السلام والمضي قدما نحو تحقيق هدف "توحيد الأداء". ومما يشهد على زيادة اتساق الأمم المتحدة تقدم الفريق القطري ١٨ مشروعاً إلى اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، بما مجموعه ٣٧٦ مليون دولار، معظمها ينطوي على مشاركة العديد من وكالات الأمم المتحدة. ويشجع الفريق على إضفاء طابع منهجي على البرامج المشتركة وتنسيق تنفيذها.

١٨ - ونظم فريق الأمم المتحدة القطري اجتماعات للفريق حول قضايا شاملة، من قبيل بناء قدرات الحكومة وسيادة القانون ومركز المرأة، وقضايا مواضيعية، بما في ذلك التعليم والصحة. ولاحظ الفريق أن هذه اللقاءات لم تتح الفرصة فحسب للجمع بين عدة جهات فاعلة في منظومة الأمم المتحدة تعنى بقضايا ذات اهتمام مشترك، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وكيانات الأمم المتحدة الإنمائية، بل إنها جلبت أيضاً منظمات المجتمع المدني الهايتي ونائبات برلمانيات، والجهات المانحة الرئيسية في قطاع معين. وبرغم ملاحظة وجود قدر من التداخل وتباين الأولويات، فإن الاجتماعات أظهرت قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور قيادي وإشراك الشركاء الإنمائيين الآخرين، بما يشمل تفاعلهم مع جهات فاعلة خارجية، كالفريق على سبيل المثال.

١٩ - والتكامل بين أنشطة البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضروري بوجه خاص في سياق جهود مكافحة العنف الجنسي ضد المرأة، وبخاصة في المخيمات. فتفسير الدوريات واستخدام قوات الشرطة المدنية بالاقتران مع أنشطة الدعوة وخدمات مساعدة الضحايا يتيح الاستجابة على نحو متعدد الأوجه لمشكلة واسعة الانتشار.

٢٠ - وهناك بُعد مهم آخر يتمثل في نقل الموظفين والمشاريع خارج بورت - أو - برنس بغية تعزيز الحكم المحلي والتنمية. وفي ليوغان، اجتمع الفريق مع ثمانية من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة العاملة في الميدان، مما أتاح توليد قيمة مضافة في المناطق التي تتلقى عادة قدراً أقل من المساعدة الدولية. وبالمثل، تنفذ البعثة في جميع أنحاء البلاد أنشطة ترمي إلى بناء قدرات البلديات، بينما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من الكيانات، بوضع مشاريع مشتركة للتنمية المستدامة، مثل إدارة مستجمعات المياه في مختلف المحافظات. والفريق يشجع مختلف الوكالات على تعبئة

مواردها لتوسيع نطاق وجودها في هايتي بأكبر قدر ممكن ودعم جهود اللامركزية، وهو الأمر الذي يتفق الجميع على اعتباره شرطا ضروريا لتحقيق تنمية البلد في الأجل الطويل. ويشجع الفريق بالتالي جميع الجهات الفاعلة في التنمية، وفي المقام الأول كيانات الأمم المتحدة، على زيادة نسبة نشر موظفيها خارج بورت - أو - برنس، حيث لا يزال عدد هؤلاء الموظفين غير كاف.

التنسيق بين الجهات المانحة

٢١ - يكاد يُجمع محاورو الفريق كافةً على أن تنسيق المعونة لا يزال غير كاف، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود ويحد من فعالية التدخلات. غير أن هناك بعض الأمثلة الإيجابية في هذا الصدد، من قبيل المعونة المقدمة لمكافحة الكوليرا أو للتصدي للأعاصير. والأمر ليس كذلك في ما يتعلق بأنشطة المعونة من أجل التنمية، التي كثيرا ما تتعرض للنقد بسبب ما تتسم به من تشتت.

٢٢ - وقد بذلت الجهات المانحة جهودا من أجل تبادل المعلومات وتعزيز الاتساق في سياق دعمها لهايتي، ولا سيما من خلال مجموعة الاثني عشر، وهي مجموعة المانحين الرئيسيين في هايتي^(١). وجرى استحداث أدوات مبتكرة لإدارة المعونة، ولا سيما منهاج إدارة المعونة الذي يتيح تعقب مسار أموال المانحين المتعهد بها والمدفوعة لتغطية أولويات خطة عمل الحكومة، وهي أداة سبق أن أوصى الفريق باعتمادها في الماضي. والدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال بالتعاون مع مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي يستحق الإشادة.

٢٣ - بيد أن فعالية التنسيق بين الجهات المانحة لا يمكن أن تكون تامة إلا بوجود عملية للتمويل والتخطيط تقودها الحكومة، وتتيح للشركاء الدوليين بلورة أعمالهم حول مشاريع وأنشطة تملك الدولة ناصيتها. ومن الواضح أن هايتي لم تبلغ هذه المرحلة بعد، بل إن أجواء عدم اليقين السياسي السائدة حاليا تزيد من تأخير هذا الاحتمال.

(١) تتألف مجموعة الاثني عشر من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وفرنسا، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والنرويج، ومقعد واحد للأرجنتين والبرازيل وشيلي.

التنسيق من خلال اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي

٢٤ - وافقت اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي، التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ من أجل تنسيق جهود الإنعاش والتعمير ومراقبتها، على ٨٩ مشروعاً ذا أولوية بميزانية مجموعها ٣,٢ بليون دولار، وذلك اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١١. وجرى إعداد خطة استراتيجية لها أهداف ذات أولوية تتصل بتنفيذ خطة عمل الحكومة، ويتعين إنجازها لغاية نهاية ولاية اللجنة التي كان مقرراً في الأصل إنهاؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتجمع اللجنة أيضاً بين طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة الهايتية والدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، تدعمها أمانة مؤلفة من خبراء من عدة وكالات إنمائية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - ووجه انتباه الفريق إلى أن اللجنة قد تحولت إلى هيكل مترهل يتسم بتعدد عملية صنع القرار وارتفاع تكاليف التشغيل. وقد حد تركيزها على المشاريع أيضاً من قدرتها على الاضطلاع بالتخطيط الاستراتيجي والمراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، تأثر سير العمل في هذا الكيان سلباً من جراء عدم تعيين مدير تنفيذي منذ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تنبهي الحكومة الجديدة إلى تعيين مدير للجنة. وبالمثل، تدعو الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن الخطوات المقبلة في عمل اللجنة، بما في ذلك إدخال ما يلزم من التعديلات على استراتيجياتها وأسلوب عملها والنظر في إمكانية تحويلها إلى مؤسسة حكومية هاييتية مكتملة الأركان كما كان مقرراً في الأصل. ومن هذا المنطلق أيضاً، يعدّ توضيح الوضع السياسي في هاييتي شرطاً أساسياً لعمل اللجنة ومواصلة عملية التعمير بشكل منظم. وفي المدى القصير، يبدو من الجائز النظر في تمديد ولاية اللجنة إلى ما بعد تشرين الأول/أكتوبر نظراً إلى حجم العمل المنوط بها واستصواب إتمام مهامها.

التنسيق من خلال صندوق تعميم هاييتي

٢٦ - خصص صندوق تعميم هاييتي، الذي أنشأه البنك الدولي والذي يرأس لجنته التوجيهية وزير المالية في هاييتي، مبلغ ٢٣٧ مليون دولار بالفعل لتنفيذ ١٤ مشروعاً، حظيت كلها بموافقة مسبقة من اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي. والأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية هي الوكالات المنفذة لجميع مشاريع صندوق تعميم هاييتي. واعتباراً من منتصف حزيران/يونيه ٢٠١١، تعهّدت ١٩ جهة مانحة بدفع ٣٥٢ مليون دولار للصندوق. وقد مر عبر الصندوق ما مجموعه ٢٠ في المائة من جميع أموال التعمير المدفوعة إلى هاييتي. وإذا كان هذا المبلغ يبدو زهيداً، فهو يتجاوز في الواقع التوقعات الأصلية، بالنظر إلى تجربة إنشاء آليات مماثلة في بلدان أخرى.

٢٧ - والجدير بالملاحظة أن الصندوق يوفر معظم الأموال المخصصة لإدارة الأناض، التي تمثل مجالا مهما من مجالات العمل كثيرا ما تغفله الجهات المانحة بسبب تفضيلها مزيدا من الأنشطة الموجهة نحو التنمية. وللدعم المقدم من الصندوق فوائد أيضا على النظام المتعدد الأطراف، حيث يوفر قناة لتمويل مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبفضل ما تتسم هذه الآلية من مرونة وامتداد فترة ولايتها على مدى سبع سنوات على الأقل، فإن الصندوق يسهم في زيادة شفافية المساعدة الدولية وتوسيع قاعدة المانحين. والفريق يشجع الصندوق على القيام بدور نشط في تعبئة الموارد، بما في ذلك من الجهات المانحة غير التقليدية، وعلى تكيف دعمه مع أولويات الحكومة الجديدة عند تشكيلها.

الاتساق مع الأولويات الوطنية

٢٨ - يرحب الفريق بمساهمات هياكل تنسيق مرحلة ما بعد الزلزال في تعزيز فعالية المعونة المقدمة لهايتي في بيئة شديدة التعقيد. ويعترف أيضا بأن عمليات التخطيط والتمويل في هايتي ينبغي أن تكون في المدى الطويل موحدة وموضوعة تحت قيادة الحكومة، وفقا لمبدأ إمساك الدولة بناصية الأمور. وتمثل الخطوة الأساسية التي يتعين اتخاذها في هذا الاتجاه في تحديد الجداول القطاعية الرئيسية التي كانت سارية قبل وقوع الزلزال، وكانت تضم الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين تحت قيادة الوزارات المختصة. وقد أدى رئيس الوزراء المنتهية ولايته والرئيس المشارك للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، جان - ماكس بيلريف، الذي اجتمع به الفريق في بورت - أو - برنس، دورا مهما في هذه العملية. وفي هذا الصدد، من المهم أن يقدم الشركاء في التنمية للوزارات ما يلزم من القدرات لكي تؤدي دورا قياديا في تفعيل مضامين هذه الجداول.

٢٩ - ومن الضروري توضيح الصلة بين آليات اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي والجداول القطاعية بشكل أفضل. وبغية زيادة الاتساق بين اللجنة المؤقتة والعمليات الحكومية، باتت جميع المشاريع تخضع الآن لموافقة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والوزارات القطاعية الرئيسية قبل تقديمها إلى مجلس اللجنة. ويرى الفريق أن الجداول القطاعية ينبغي أن ترتبط ارتباطا مباشرا بهيكل اللجنة وتدمج فيه لتمكين الوزارات الهايتية من زيادة التأثير بشكل مباشر في عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار والتمويل المتعلقة باللجنة. وسيجري تقاسم المشاريع بين الوزارات التي تتولى الإشراف على الجداول القطاعية لأغراض تمويلها من جانب المجلس، وهي عملية من شأنها أن تزيد من اتساق الدعم الدولي مع خطة العمل الوطنية لهايتي وأولويات الحكومة.

٣٠ - ولئن كانت القيادة السياسية الجديدة هي التي يتعين أن ترسم الطرائق المحددة لهذا التفاعل، بالتشاور مع الشركاء في التنمية، وبخاصة أولئك الذين هم أعضاء في اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، فإن الفريق يؤيد اعتماد نهج يمنح بشكل متزايد دوراً قيادياً لحكومة هايتي ويعمل على تمكين الوزارات. وينبغي أيضاً أن يوضع في الاعتبار أنه نظراً إلى الصعوبات التي تكتنف المشهد السياسي في الوقت الراهن وما تعانیه مؤسسات الدولة من ضعف مستمر، فقد تدعو الحاجة في الأجل القصير إلى تفعيل آليات تسمح للمنظمات الإنمائية بطلب تمويل المشاريع مباشرة من مجلس اللجنة، شريطة مناقشة هذه المقترحات وتنسيق أمرها مسبقاً مع الوزارات المختصة.

٣١ - وفي هذه الأثناء، من الأهمية بمكان تعزيز قدرات هايتي لتمكينها من التعامل مع هذه العمليات بشكل متزايد. ويكرر الفريق التأكيد على الاقتراح الوارد في تقريره السابق، الذي يدعو إلى أن تتولى السلطات الهايتية مباشرة تنفيذ نسبة معينة من المشاريع والتمويل المتعلق بها، مع تقديم مستوى متناسب من الدعم لبناء القدرات من خلال توفير التدريب والتوجيه للموظفين الحكوميين. ولئن كان الفريق قد لاحظ مع القلق في تقاريره السابقة التمثيل المفرط للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع بدلاً من القدرات الحكومية الهايتية، فإنه لاحظ مع الارتياح إنشاء وحدة للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، داخل اللجنة المؤقتة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعنى الوحدة بتبادل المعلومات بشأن مقترحات المنظمات غير الحكومية وتحسين تنظيم هذا القطاع.

رابعا - الحفاظ على ارتفاع مستوى الدعم المقدم إلى هايتي: مسؤولية مشتركة على عاتق المجتمع الدولي والجهات الفاعلة السياسية في هايتي

٣٢ - في المؤتمر الدولي للمانحين المعقود حول موضوع "نحو مستقبل جديد لهايتي"، في نيويورك في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، تعهد ٥٥ من الجهات المانحة العامة (حكومات وطنية ومؤسسات متعددة الأطراف) بالتبرع بما مجموعه ٥,٦ بليون دولار لإنعاش هايتي وتنميتها، منها ٤,٦ بليون دولار لبرامج المعونة و ١ بليون دولار لتخفيف عبء الدين. وفي الإطار الزمني لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مجتمعتين، دفعت الجهات المانحة ٣٦,١ في المائة (١,٦٦ بليون دولار). وتبقى بالتالي نسبة ٦٣,٩ في المائة (٢,٩٣ بليون دولار) ستُدفع في عام ٢٠١١، وقد تم تخصيص أكثر من نصف هذا المبلغ بالفعل لإنجاز مشاريع محددة. والقطاعات التي حظيت بأكبر قدر من الدعم هي إعادة بناء القدرات في المجال الاجتماعي، ولا سيما المياه والصرف الصحي، والتعليم والصحة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية في البلد، وبخاصة نظام النقل.

٣٣ - واسترعى انتباه الفريق إلى حقيقة أن هناك فجوة كبيرة بين التمويل الدولي المتاح الذي يستهدف أساسا المشاريع الطويلة الأجل والاحتياجات إلى التمويل التي حددتها الحكومة في إطار جهود الإنعاش، بما في ذلك إدارة الألقاض. ويقدر أنه ما زالت هناك حاجة ماسة لتوفير مبلغ ٧٥٠ مليون دولار للسماح بالتنفيذ الفوري لجميع المشاريع ذات الأولوية التي وافقت عليها اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى صعيد العمل الإنساني، لم يحقق النداء الموحد الذي وجهته الأمم المتحدة لتوفير ٩١٥ مليون دولار سوى تمويل بنسبة ٢٤ في المائة فقط في استعراض منتصف المدة الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١١.

٣٤ - وتقتضي هذه الأرقام مواصلة تعبئة الجهات المانحة لتقديم الدعم لهايتي. وعلاوة على الإنعاش الاقتصادي والتعمير، لا بد أن يمد الشركاء في التنمية يد المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال الاستثمار في الطاقة والهياكل الأساسية، والتخطيط الحضري المستدام، وبناء قدرة الدولة على تنظيم الأنشطة الاقتصادية. وستدعو الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم المالي لتيسير العمل على هذا المسار. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لإيجاد أفضل وسيلة لتفعيل قدرات المعونة من أجل إقناع الجهات المانحة على مواصلة تقديم المساعدة بمستوى عال.

٣٥ - ويشير الوضع السياسي الراهن في هايتي القلق إزاء استدامة الدعم المقدم من المانحين لهذا البلد. فأولا، من شأن التنافر السائد بين الفعاليات السياسية أن يعيق استمرار البرامج والمشاريع الإنمائية إذا اختار أحد الأطراف تجاهل العمل الذي استهله الطرف الآخر. وثانيا، إن عدم وجود اتفاق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قد يؤدي إلى شلّ مؤسسات الدولة، مع ما يجره ذلك من آثار سلبية على قدرة البلاد على الانخراط في إصلاحات واسعة النطاق. ولذلك يشدد الفريق على ضرورة إقامة علاقات بناءة للحيلولة دون بدء البرامج المعنية من نقطة الصفر، ولضمان زيادة الأنشطة الإنمائية المخصصة لمشاريع طويلة الأجل في القطاعات الرئيسية.

٣٦ - وقد تؤدي حالة الغموض السياسي أيضا إلى ثني بعض الجهات المانحة عن توجيه الأموال من خلال المؤسسات الهايتية. وسيكون ذلك مدعاة للأسف الشديد نظرا إلى تعزيز الدعم المقدم بالفعل من الميزانية لدعم جهود الإنعاش، حيث ذهب زهاء نصف أموال الإنعاش بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الحكومة (٤٤ في المائة في شكل منح ودعم للميزانية، بينما تلقت الوكالات المتعددة الأطراف ٢٨ في المائة والمنظمات غير الحكومية ٢٧ في المائة). وينبغي الحرص على عدم تفويض هذا الاتجاه الإيجابي.

٣٧ - وتم إبلاغ الفريق بما أنجز من أعمال لإعداد الميزانية (قانون التعديل المالي وميزانية السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢) بهدف ضمان استمرار عمل جهاز الدولة. ولكفالة نجاح هذه العملية، ينبغي توضيح الحالة السياسية وإقامة علاقات بناءة بين البرلمان والفريق الحاكم الجديد. ولما كان زهاء ٦٠ في المائة من ميزانية هايتي لا يزال يرقن بالمساعدة الدولية، فمن اللازم تقديم ضمانات للجهات المانحة بشأن هذه العملية المهمة.

٣٨ - والشيء نفسه ينطبق على إعداد الورقة الثانية للاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، التي جرى ذكرها للفريق. وسيرقن اختتام هذه العملية بنجاح بمدى القدرة على إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك البرلمان.

خامسا - الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية التي حددتها القيادة الهايتية

٣٩ - أجرى الفريق سلسلة من المشاورات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الهايتية والدولية بشأن الأبعاد الأساسية للتنمية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتعزيز الإنعاش والتعمير ووضع خطة طويلة الأجل. ولكفالة فعالية المعونة، سيكون من المهم بشكل متزايد أن ينصب الدعم الدولي على ما تحدده السلطات الحاكمة من قطاعات ذات أولوية، بما في ذلك القطاعات الأربعة التي حددها الرئيس مارتيلي بوصفها عناصر رئيسية في برنامج الإنعاش، وهي التعليم والعمالة والبيئة وسيادة القانون.

التعليم

٤٠ - لطالما عانى قطاع التعليم في هايتي من مشاكل هيكلية أدت إلى تردّي نوعية التعليم، على الرغم من ارتفاع الطلب على التعليم في المجتمع. وزاد الزلزال من ضعف القطاع، إذ تضرر ما يربو على ٤٠٠٠ مدرسة إن لم تدمّر تماما. وخلال الحملة الانتخابية، شدد الرئيس مارتيلي على ضرورة توفير التعليم المجاني للجميع في هايتي، مع الالتزام بكفالة التحاق ٤٠٠٠٠٠ طفل بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤١ - وبغية المساعدة في تنفيذ هذا البرنامج، تم إنشاء صندوق وطني للتعليم باستخدام إيرادات من ضريبة جديدة مفروضة على المكالمات الهاتفية الدولية الواردة، ومن نقل أموال هايتي الشتات وتبرعات الجهات المانحة. ويرحب الفريق بهذه الآلية المبتكرة لتمويل التنمية في قطاع رئيسي ينبغي أن يُحدث فيه الرئيس الجديد تغييرا ملموسا، ويهيئ بالجهات المانحة أن تقدم الدعم لهذه الآلية.

٤٢ - وأعرب الشركاء في التعليم عن قلقهم للفريق إزاء إمكانية تطبيق هذه السياسة في إطار زمني قصير للغاية، وذلك أساساً بسبب نقص المدرسين المدربين تدريباً جيداً لتقديم الخدمات التعليمية لهذا العدد الإضافي من الأطفال. وعلى الرغم من شدة التزام الجهات المانحة واتخاذ بعض الترتيبات لتسريع وتيرة تدريب المدرسين، قد يتعذر الوفاء بالالتزام المتعهد به خلال الحملة الانتخابية في الأجل القصير. ولذلك، ترتفع مخاطر تأجيج مشاعر الاستياء المتعاضمة بين السكان لجذوة القلاقل الاجتماعية.

٤٣ - وفي هذا السياق، يدعو الفريق إلى تعزيز تعبئة الجهات المانحة لدعم قطاع التعليم عن طريق مساعدة السلطات الجديدة في تنفيذ سياستها المبتكرة. ويؤكد الفريق أيضاً على ضرورة الاستفادة التامة من الميثاق الوطني للتعليم، الذي يعدّ ثمرة لعملية جامعة اضطلع بها خبراء التعليم في هايتي على مدى عامين.

العمالة

٤٤ - يعترف الجميع بأن إتاحة فرص العمل ضرورةً حتمية في هايتي. واليوم، يُعتبر ٢,٥ مليون شخص في عداد العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً. وفي بورت - أو - برنس، تتيح الأنشطة المرتبطة بالإسكان وإزالة الأنقاض استحداث فرص عمل، بينما تظل قطاعات العمالة الرئيسية في المحافظات الأخرى هي الزراعة، وإدارة مستجمعات المياه، وشق الطرق.

٤٥ - ويضطلع القطاع الخاص بدور رئيسي في هذا المضمار. وقد اجتمع الفريق مع ممثلي هذا القطاع، بما في ذلك المصارف، وشعر بالارتياح إزاء الدعوة التي وجهوها للإدارة الهايتية الجديدة واجتمع الدولي لكفالة إنشاء بيئة متكافئة فيها الفرص. مما يتيح ازدهار الاستثمارات وإتاحة فرص العمل. وأشاروا إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالتنافسية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩ لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة وخلق الثروات^(٢)، ورحبوا باستعداد السلطات الجديدة الحاكمة لاستلهاهم عمل هذه اللجنة في وضع سياسات محفزة للأعمال التجارية.

٤٦ - ومن بين المشاريع قيد النظر حالياً إنشاء مناطق اقتصادية متكاملة، ستشمل مجمعات صناعية ومرافق للنقل، بما في ذلك توفير سبل الوصول إلى المطارات والموانئ ومرافق التدريب. وينبغي أن يشكل المجمع الخاص الموجود في شمال البلاد مثلاً يحتذى به في سائر مناطق البلد. وحسبما أوضحه للفريق المستشار الاقتصادي للرئيس مارتيلي، لا بد من تعبئة

(٢) لدى الفريق معلومات سابقة بشأن هذه اللجنة، يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ٤١ إلى ٤٣ من الوثيقة

الجهات المانحة والمستثمرين، بمن فيهم هايتيو الشتات، لبلورة هذه الرؤية إلى واقع ملموس. والفريق يؤيد هذا النداء من أجل العمل، الذي سيثبت بوضوح استعداد السلطات للانخراط في اللامركزية الاقتصادية وإتاحة فرص عمل خارج بورت - أو - برنس.

٤٧ - وعلى نحو ما شدد عليه الفريق في الماضي (انظر E/2009/105، الفقرة ٤٥)، فمن غير المرجح أن يتمكن قطاع الملابس والأنشطة الصناعية الأخرى، برغم أهميتها، من استحداث عدد كاف من فرص العمل (يقدر بـ ٥٠.٠٠٠ فرصة) لإحداث تغييرات عميقة في المجتمع. ففي بلد يعيش معظم سكانه في المناطق الريفية، من الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتمكين المزارعين، بمن فيهم نساء المناطق الريفية. لذلك فمن المهم أن تسهم المناطق الاقتصادية المتكاملة في زيادة القدرة الإنتاجية في قطاع الزراعة من خلال وضع شبكات قوامها الإنتاج المحلي.

٤٨ - وأخيراً، إن وضع سياسة وطنية لإتاحة فرص العمل، على نحو ما دعا إليه فريق الأمم المتحدة القطري، يتفق عليها كل من الحكومة واتحادات الأعمال التجارية والنقابات العمالية، سيكون بمثابة خطوة إلى الأمام على درب الحوار الاجتماعي. فمن شأن هذا النهج أن يذكى روح تعاون محبذة في هذا الوقت الذي يتعين أن ينصب فيه اهتمام البلد على الحوار السياسي لكسر الجمود المؤسسي.

البيئة

٤٩ - سلط الفريق في تقاريره السابقة الضوء على تدهور البيئة في هايتي والحاجة الماسة إلى وضع سياسات للتنمية المستدامة توفق بين النشاط الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة. ولن ينظر الفريق في هذه المسألة بالتفصيل في هذه الوثيقة، على أنه يرحب بالأولوية التي يعطيها الفريق الرئاسي للمسألة في خدمة التنمية الطويلة الأجل للبلد.

٥٠ - وخلال زيارة الفريق، اهتم أعضاؤه بالحصول على معلومات بشأن المشاريع الإنمائية التي تجمع بين إدارة مستجمعات المياه وتخفيف آثار الفيضانات والأمن الغذائي في عدة محافظات. ويرحب الفريق بهذه المشاريع، ويدعو إلى زيادة إدماج التأهب للكوارث في أنشطة بناء القدرات على المستويين المحلي والوطني في مختلف الوزارات القطاعية. وينبغي أن تأخذ مشاريع اللامركزية وخططها أيضاً هذا البعد في الاعتبار.

٥١ - ويرحب الفريق أيضاً بفكرة إنشاء وزارة ذات ثلاثة اختصاصات، تغطي الداخلية والتخطيط الإقليمي والبيئة، وفقاً لما جاء في عرض الفريق الرئاسي.

سيادة القانون

٥٢ - جرت الإشارة إلى مسألة سيادة القانون مرارا خلال الزيارة التي قام بها الفريق، وادعت القيادة الجديدة أن المسألة تنبؤاً موقع الصدارة في استراتيجيتها. ويشيد الفريق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما بذلته من جهود على مدار الأشهر القليلة الماضية لإعطاء المسألة المكانة التي تستحقها ضمن أنشطة الحكومة الهايتية وفي سياق المعونة الدولية.

٥٣ - ويشدد الفريق على الطبيعة الشاملة لهذه المسألة، التي أشار إليها العديد من أصحاب المصلحة في معرض الإعراب عن تطلعاتهم وعرض أنشطتهم. فلا بد من إرساء سيادة القانون لضمان الأمن اللازم لرفاه الأفراد وازدهار الأنشطة الاقتصادية؛ وإنشاء بيئة عمل مواتية لتطوير القطاع الخاص في هايتي والنهوض بالاستثمار الأجنبي، وفقا لمطالب القطاع المصرفي وسائر الأطراف.

٥٤ - ومن ناحية أخرى، يحتج المجتمع المدني بسيادة القانون في دعوته إلى تحقيق مزيد من المساواة. فقد أعرب ممثلو الجمعيات النسائية ورابطات الشباب عن تطلعهم إلى إقامة مجتمع أكثر عدلا، يتمتع فيه المواطنون بالاعتراف القانوني من خلال نظام تسجيل مدني فعال، ويحظون بالحماية من إساءة المعاملة، التي كثيرا ما يفلت مرتكبوها من العقاب. فعلى سبيل المثال، تطالب الجمعيات النسائية بإصدار النصوص القانونية التي أعدتها الحكومات السابقة، ولم ينظر فيها البرلمان قط، مثل مشاريع القوانين بشأن الأبوة المسؤولة، والعمل المنزلي، والاعتراف بالمعايشة بالتراضي، التي تعدّ الشكل الأكثر شيوعا لتكوين الأسرة في هايتي. وقد أشار الفريق بالفعل في تقاريره السابقة إلى ما تتسم به هذه النصوص من أهمية (انظر على سبيل المثال E/2008/90، الفقرة ١٨). وبوسع البرلمان أن يشرع في النظر فيها في أي وقت لأنها لا تقتضي وجود حكومة فاعلة بشكل تام. ويحدو الفريق الأمل في أن تخصيص حصة ٣٠ في المائة من المناصب الخاضعة للانتخاب للنساء، وهو الأمر الذي يجري النظر فيه حاليا، سيؤدي إلى التبكير بالنظر في هذه النصوص.

٥٥ - وما فتئت مسألة سيادة القانون تتسم بأهمية خاصة في المناطق الريفية. ويقتضي الإصلاح الزراعي وضع نظام لتسجيل الأراضي بغية توفير الأمن القانوني لصغار المزارعين. بيد أن المطالبة بإصلاح الأراضي باتت تشمل الآن أيضا منطقة بورت - أو - برنس الكبرى، التي تشهد حاليا عملية إغلاق تدريجي لمخيمات الأشخاص المشردين داخليا، بالاقتران مع إنشاء آليات متطورة لجمع المعلومات وإدارة الأراضي وحيازة العقار من أجل تحديد حالة شغل الأماكن قبل وقوع الزلزال وتعزيز أمن الحيازة. والفريق على بينة من

صعوبة هذه المهمة وحساسيتها، وهو يشجع السلطات بشدة على الانخراط في عملية الإصلاح تحقيقاً لهذا الغرض في أقرب وقت ممكن.

٥٦ - ويمكن الشروع في تعزيز سيادة القانون عندما تبدأ الحكومة في العمل بشكل عادي. وقد أشار عدة محاورين إلى مشكلة الفساد المزمنة، ولا سيما في جهازي القضاء والشرطة. ومن غير المرجح أيضا إحراز تقدم ملموس إذا لم يتمكن الفرعان التشريعي والتنفيذي من التوصل إلى اتفاق على اختيار رئيس الوزراء وتعيين الحكومة. ومن الأهمية بمكان آنذاك العمل على وضع الميزانية لتفادي شل الدولة الهايتية والاستفادة من المعونة المباشرة المتاحة حاليا.

سادسا - الخاتمة والتوصيات

٥٧ - يرى الفريق أنه من المحتّم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبقى مسألة هاييتي مدرجة في جدول الأعمال الدولي وأن يقدم لهذا البلد الدعم المناسب، ولا سيما من خلال وجود قوي للأمم المتحدة في الميدان، في شكل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي وفريق الأمم المتحدة القطري، وذلك في بورت - أو - برنس وبصورة متزايدة في المناطق الأخرى من البلد المعرض للخطر. ولا تزال الحالة على أرض الواقع معقدة للغاية. وفي حين أن الفريق لاحظ أثناء زيارته حدوث تحسن في الوضع، فإن ذلك لم يؤد إلى تلبية احتياجات البلد بما يكفل استقراره السياسي وتنميته الاقتصادية والاجتماعية.

٥٨ - وفي هذا السياق، من اللازم بلورة منظور طويل الأجل بشأن التنمية في هاييتي من أجل ترجمة النجاح المحقق في الأجلين القصير والمتوسط إلى تقدم مستدام، شريطة أن تؤدي جميع الأطراف الفاعلة السياسية دورها في كفالة سير مؤسسات الدولة بشكل ملائم. ويرى الفريق أنه من المهم متابعة مشروع الإصلاح الذي تم تناوله خلال مباحثاته مع صانعي السياسات.

٥٩ - وفي هذه الظرفية الحرجة، يهيب الفريق بجميع الأطراف الفاعلة المعنية في هاييتي أن ترسم مساراً للعمل السريع من أجل تيسير قيام حكومة فعالة بشكل تام في المستقبل القريب، تفادياً لأي تأثير سلبي على مستوى المساعدات الدولية المقدمة إلى البلد وعلى آفاق تنميته. وفي هذه الأثناء، تدعو الحاجة إلى مواصلة تعبئة الجهات المانحة بغية دعم هاييتي في سياق الحالة الدقيقة التي تمر بها وفي الأجل الطويل.

٦٠ - وتيسيراً للرجوع إلى التوصيات الواردة في صلب هذا التقرير، قام الفريق بتلخيصها أدناه لكي ينظر فيها المجلس.

التوصيات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة

- ٦١ - يرحب الفريق بزيادة قدرة وجود الأمم المتحدة في هايتي للاضطلاع بدور قيادي في المسائل الإنسانية والإنمائية، ويوصي منظومة الأمم المتحدة بالقيام بما يلي:
- (أ) تعزيز استدامة جميع مشاريع التعمير من خلال زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية؛
- (ب) إضفاء طابع منهجي على البرامج المشتركة لكيانات الأمم المتحدة وتنسيق تنفيذها؛
- (ج) تعبئة موارد كيانات الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك في المحافظات، وتشجيع جميع الشركاء في التنمية على زيادة حصتها من عدد الموظفين الذين ينشرون خارج بورت - أو - برنس، الأمر الذي سيعزز القدرات المحلية ويدعم جهود تفعيل اللامركزية؛
- (د) مواصلة البعثة جهودها لإدماج سيادة القانون وبعده الشامل في عمل أصحاب المصلحة في هايتي والشركاء في التنمية على السواء.

التوصيات الموجهة إلى حكومة هايتي

- ٦٢ - يُقر الفريق بأن السلطات الهايتية أحرزت قدرا كبيرا من التقدم لدعم جهود الإنعاش، ويوصيها بالنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:
- (أ) بذل جميع الجهود الضرورية لقيادة عملية تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة، وفي هذا الصدد، التفكير مع الشركاء في التنمية في سبل الاستفادة من إمكانات المعونة؛
- (ب) تعيين مدير للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، مع مراعاة الحاجة المحتملة إلى تمديد ولاية اللجنة حتى ما بعد تشرين الأول/أكتوبر، واتخاذ قرار في الوقت نفسه بشأن الخطوات المقبلة في عمل اللجنة، بما في ذلك إمكانية تحويلها إلى مؤسسة حكومية هايتية مكتملة الأركان؛
- (ج) تجنب "إعادة تشغيل" البرامج من جديد، والاستفادة بشكل كامل من الدعم الإنمائي القائم ليتسنى زيادة الأنشطة الموجهة نحو المشاريع الأطول أجلاً في القطاعات الرئيسية؛
- (د) تعزيز التفاعل بين البرلمان والحكومة الجديدة على نحو واضح وبناء لتيسير الأعمال التحضيرية لوضع ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وتحديد الخطط الإنمائية المقبلة؛

- (هـ) في معرض تنفيذ السياسة الجديدة المبتكرة الرامية إلى تمويل القطاع التعليمي، الاستفادة بشكل كامل من وثائق السياسات السارية، مثل الميثاق الوطني للتعليم؛
- (و) بذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز سيادة القانون، باعتبارها عنصراً أساسياً في إيجاد بيئة مواتية للاستثمار وإتاحة فرص العمل؛
- (ز) تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتمكين المزارعين، بمن فيهم النساء الريفيات، مع تسخير إمكانات المناطق الاقتصادية المتكاملة في الوقت نفسه لزيادة القدرات الإنتاجية في المجال الزراعي من خلال إنشاء شبكات تقوم على الإنتاج المحلي؛
- (ح) تنفيذ سياسة وطنية لاستحداث فرص العمل بإشراك الحكومة واتحادات الأعمال التجارية والنقابات العمالية، بوصفها خطوة مهمة نحو تعزيز الحوار الاجتماعي؛
- (ط) إدماج التأهب للكوارث في أنشطة بناء القدرات على الصعيدين المحلي والوطني، عبر الوزارات القطاعية، بما في ذلك في مشاريع اللامركزية وخططها، وصوغ مشاريع إنمائية تجمع بين إدارة مستجمعات المياه، والتخفيف من آثار الفيضانات، وكفالة الأمن الغذائي في عدة محافظات بالبلاد؛
- (ي) تشجيع البرلمان على التعجيل بالنظر في مشاريع القوانين التي أعدتها الحكومات السابقة بغرض تحسين مركز المرأة وتعزيز حقوقها؛
- (ك) الانخراط في عملية الإصلاح الزراعي، بما يشمل نظاماً لتسجيل الأراضي في المناطق الريفية وآليات متطورة لجمع المعلومات وإدارة حيازة الأراضي في بورت - أو - برنس للمساعدة في عملية إغلاق مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً.

التوصيات الموجهة إلى الجهات المانحة

- ٦٣ - بغية المساعدة في إنعاش هايتي وتعميرها، وكذلك في تنميتها في الأجل الطويل، يشجع الفريق الجهات المانحة على القيام بما يلي:
- (أ) استخدام منهاج إدارة المعونة الذي وضعته وزارة التخطيط والتعاون الخارجي في هايتي من أجل تعقب الأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة ودفعها لتلبية أولويات خطة عمل الحكومة، وتخصيص تمويل إضافي لوضع خطة العمل موضع التنفيذ التام؛

(ب) ضمان قيام صندوق تعمير هايتي بدور فعال في تعبئة الموارد، بما في ذلك عن طريق الجهات المانحة غير التقليدية، وتكييف دعمه مع أولويات الحكومة الجديدة عند تشكيلها؛

(ج) تقديم الدعم للوزارات الهايتية لتحسين الجداول القطاعية بهدف تنسيق الدعم الدولي في المجالات الرئيسية استناداً إلى أولويات الحكومة، وتزويدها بالقدرات اللازمة لقيادة هذه الآليات بصورة فعالة؛

(د) توضيح الصلة بين آليات اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي والجداول القطاعية، وإدماجها في صلب هيكل اللجنة بغية تمكين الوزارات الهايتية من بلورة عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار وتمويل اللجنة على نحو مباشر بقدر أكبر؛

(هـ) كفالة قيام السلطات الهايتية بالتنفيذ المباشر لنسبة معينة من المشاريع والتمويل المتعلق بها، مع تخصيص مستوى متناسب من الدعم لبناء القدرات من خلال توفير التدريب والتوجيه للموظفين الحكوميين؛

(و) مواصلة سد الفجوة بين تمويل المشاريع الطويلة الأجل وأنشطة الإنعاش التي تحددها حكومة هايتي، بما في ذلك إدارة الأنقاض، مع الاستمرار في تقديم دعم مباشر للميزانية؛

(ز) تلبية الدعوة إلى تمويل النداء الموحد الذي وجهته الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة إنسانية في هايتي.

التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي

٦٤ - ينبغي للمجتمع الدولي، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، أن يشارك في إنعاش هايتي وتنميتها في الأجل الطويل، ويشجع الفريق هذا المجتمع الدولي على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز تبادل المعلومات بشأن مساهمة المنظمات غير الحكومية في أنشطة التعمير والتنمية وبشأن تحسين تنظيم هذه الأنشطة، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدة للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، داخل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) إبقاء الحالة الاقتصادية الكلية في هايتي قيد الاستعراض، بما في ذلك ما يترتب على تقلب أسعار المواد الغذائية من آثار على اقتصاد البلاد، وتوفير الدعم المناسب للحكومة للمساعدة في الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي؛

(ج) كفالة التمويل المستدام للسماح لهائتي بالانخراط في التنمية الأطول أجلاً، والاستثمار في قطاعات مثل الطاقة والهياكل الأساسية، والتخطيط الحضري المستدام، وبناء قدرات الدولة، وتوفير الأموال اللازمة لجميع المشاريع ذات الأولوية التي وافقت عليها اللجنة المؤقتة لإنعاش هائتي؛

(د) دعم الصندوق الوطني للتعليم من أجل تمويل تطوير التعليم.

برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص إلى هايتي، ١٥-١٨
حزيران/يونيه ٢٠١١

الأربعاء ١٥ حزيران/يونيه

- ١٢/٢٥ الوصول إلى مطار توسان لوفيرتير الدولي
- ١٤/١٥ اجتماع مع وزيرة الخارجية، السيدة ماري - ميشيل ري (مقرر وزارة الخارجية)
- ١٦/٠٠ اجتماع مع نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، السيد نايجل فيشر (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي)
- ١٦/٣٠ اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري، برئاسة السيد فيشر، والاستماع إلى إحاطة يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول الحالة الإنسانية (مقرر البعثة)
- ١٨/٠٠ حفل كوكتيل بوفيه مع الجهات المانحة، يستضيفه السيد فيشر

الخميس ١٦ حزيران/يونيه

- ٦/٠٠ زيارة ليوغان (بطائرة هليكوبتر)
- اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري
- زيارة موقع مشروع إزالة الأنقاض وإعادة تدويرها
- زيارة مواقع مدافن النفايات وإعادة تدويرها
- ١٣/٠٠ اجتماع مع رئيس مجلس الشيوخ، السيد جان رودولف جوازيل (بالبرلمان)
- ١٥/١٥ اجتماع بشأن العنف الجنساني والعنف القائم على الجنس، مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، والنائبات البرلمانيات والجماعات النسائية الهايتية (مقرر البعثة)
- ١٨/٠٠ حفل كوكتيل، يستضيفه سفير كندا (مقرر إقامة السفير)

الجمعة ١٧ حزيران/يونيه

- ٨/٣٠ اجتماع مع رئيس الوزراء المعين، السيد دانيال روزي (بالقصر الوطني)
- ١٠/٠٠ اجتماع مع رئيس الوزراء المنتهية ولايته، السيد جان - ماكس بيلريف (بمقر إقامة رئيس الوزراء)
- ١١/٣٠ اجتماع مع المستشار الاقتصادي للرئيس ميشيل مارتيلي، السيد ويلسون لالو (بالقصر الوطني)
- ١٣/٣٠ اجتماع مع مسؤولي صندوق تعميم هايي (بالبعثة)
- ١٥/٠٠ اجتماع بشأن بناء قدرات الحكومة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بمقر البعثة)
- ١٦/٠٠ اجتماع بشأن موضوع التعليم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/منظمة الأمم المتحدة للطفولة/البنك الدولي/الوكالة الكندية للتنمية الدولية) (بمقر البعثة)
- ١٧/٣٠ اجتماع مع ممثلي القطاع الخاص (بيتيون - فيل)
- ٢٠/٠٠ مأدبة عشاء، يستضيفها السفير الفرنسي (بمقر إقامة السفير)

السبت ١٨ حزيران/يونيه

- ٩/٠٠ اجتماع بشأن سيادة القانون مع بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري (بمقر البعثة)
- ١٠/٣٠ اجتماع مع أطفال وشباب هايي، ومع المنظمة الدولية للرؤية العالمية ومنظمات غير حكومية أخرى (بمقر البعثة)
- ١١/٣٠ اجتماع بشأن داء الكوليرا مع الكتائب الطبية الكويتية ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (بمقر البعثة)
- ١٢/١٥ الحصول على إفادات من رئيس البعثة بالنيابة، كيفن كندي، ونائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية/المقيم العام، نايجل فيشر (بمقر البعثة)
- ١٣/٠٠ المغادرة إلى نيويورك